

نظرة عامة

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 3.5 مليار دولار في عام 2007، مسجلاً زيادة بنسبة 7.5 في المائة، مقارنة بالعام السابق. وتقدر نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية (الإمارات والسعودية والكويت) بحوالي 0.4 في المائة عام 2007. ولقد بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية المانحة خلال الفترة 1970-2007 حوالي 132 مليار دولار، قدمت منها دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 125 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 94.7 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية، بينما ساهمت الدول العربية الأخرى بحوالي 7 مليار دولار.

كما واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق جهودها في تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية، حيث بلغ إجمالي التزامات عملياتها التمويلية حوالي 4.7 مليار دولار في عام 2007 وشكلت منها الالتزامات التمويلية المقدمة للدول العربية نسبة 59.8 في المائة في عام 2007 مقارنة بنسبة 65.2 في المائة في عام 2006.

ويعتبر العون الإنمائي العربي مصدراً هاماً من مصادر المساعدات الإنمائية الدولية، وأحد أهم عناصر التعاون لدعم التنمية التي تقدمها الدول العربية المانحة للعون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشمل المساعدات العربية الإنمائية معظم الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتعطي أهمية خاصة لتمويل مشاريع التنمية في الدول العربية من أجل دعم الكيان الاقتصادي العربي. وقد اكتسبت الدول العربية المانحة، خلال حوالي نصف قرن، خبرة كبيرة في هذا المجال، وأقامت شبكة من علاقات التعاون والتنسيق مع الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة تمكنت فيها مختلف الأطراف من تحسين فاعلية المساعدات الإنمائية التي تقدمها. كما أسهمت الدول العربية المانحة في إبراز قضايا وأولويات التنمية العربية على ساحة العون الإنمائي الدولي. وقد سجلت المساعدات الإنمائية العربية في عدد من السنوات مستويات مرتفعة تجاوزت نسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهو الحد الأدنى الذي حددته الأمم المتحدة من الدخل القومي الإجمالي للدول الغنية لتوفيره كمساعدات إنمائية للدول النامية. وللمساعدات الإنمائية العربية خصوصية تميزها عن المساعدات الدولية، كونها تعتمد على مصدر ناضب وهو النفط، علاوة على كونها مقدمة من دول نامية إلى دول نامية أخرى.

السمات الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية

تقدم المساعدات الرسمية الإنمائية العربية من خلال ثلاث آليات رئيسية هي : المساعدات الحكومية الثنائية، والعون المقدم من صناديق ومؤسسات التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق، ومساهمات الدول العربية في مؤسسات التنمية الدولية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى العون الأهلي الخيري الذي تقدمه الهيئات والجمعيات الخيرية الرسمية والخاصة. وتتركز المساعدات الحكومية الثنائية في قسمها الأكبر في تمويل العجوزات في الموازنات العامة، ومعالجة آثار الكوارث الطبيعية والسياسية، بالإضافة إلى سداد مستحقات خدمة المديونية الخارجية. أما المساعدات الإنمائية المقدمة من صناديق ومؤسسات التنمية العربية والوطنية ومتعددة الأطراف، فتخصص في غالبيتها، لتمويل مشاريع التنمية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للدول المستفيدة. وتساهم الدول العربية الأعضاء في مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية، في تحقيق قدر من الانسجام بين السياسات التمويلية لهذه المؤسسات مع الأولويات الإنمائية في الدول العربية. وبشكل عام، اتسمت المساعدات الإنمائية العربية خلال السنوات القليلة الماضية بما يلي :

- سجلت المساعدات الإنمائية التي تقدمها صناديق التنمية العربية زيادة ملحوظة عن تلك المقدمة بشكل ثنائي، إضافة إلى أن دور تلك الصناديق والمؤسسات في إدارة ومتابعة تنفيذ المساعدات الحكومية شهد تنامياً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. ويعزى ذلك إلى الخبرة المتراكمة التي تمتلكها تلك الصناديق في مختلف مراحل دورة المشاريع، وانسجام إجراءاتها مع القواعد والمعايير الدولية، وفعاليتها في إدارة ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية.
- تركز القسم الأكبر من المساعدات الإنمائية العربية في السنوات الماضية على المشروعات التنموية الكبيرة والحيوية للكيان الاقتصادي العربي ومنها على سبيل المثال مشاريع السودان، ومشاريع الكهرباء والربط الكهربائي، ومشاريع الطرق الرئيسية في المشرق والمغرب العربيين.
- كان للنتائج الهامة التي حققتها صناديق التنمية العربية في تمويل مشاريع التنمية في المنطقة العربية أثرها في جذب مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية للاستفادة من خبرتها في الدول العربية. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية اتساع نطاق الحوار بين صناديق التنمية العربية، الوطنية والإقليمية، وعدد من المؤسسات الدولية المانحة للعون مثل البنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- لازالت المساعدات الإنمائية العربية تنسم بشروط ميسرة مثل انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، أي ارتفاع نسبة المنحة فيها، الأمر الذي يسهم ذلك في تخفيف أعباء خدمة الدين الخارجي على الدول المستفيدة. إلا أن هذه النسبة قد تشهد تراجعاً نتيجة انخفاض أسعار الفائدة. ومن المعروف أن المساعدات الإنمائية المقدمة من صناديق التنمية العربية تصل نسبة عنصر المنحة فيها إلى حوالي 40 - 45 في المائة، مقابل المساعدات الرسمية الثنائية التي تصل نسبة عنصر المنحة فيها إلى حوالي 80 - 100 في المائة، الإطار رقم (1).

الإطار رقم (1)

عنصر المنحة: هو الفرق بين القيمة الاسمية وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض (الأقساط والفوائد) التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الاسمية للقرض علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً (OECD) في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10 في المائة. ويستخدم عنصر المنحة لبيان ومقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط التي تشمل فترة السماح ومدة السداد وسعر الفائدة. وبذلك يمكن تلخيص عنصر المنحة بأنه الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقرض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية.

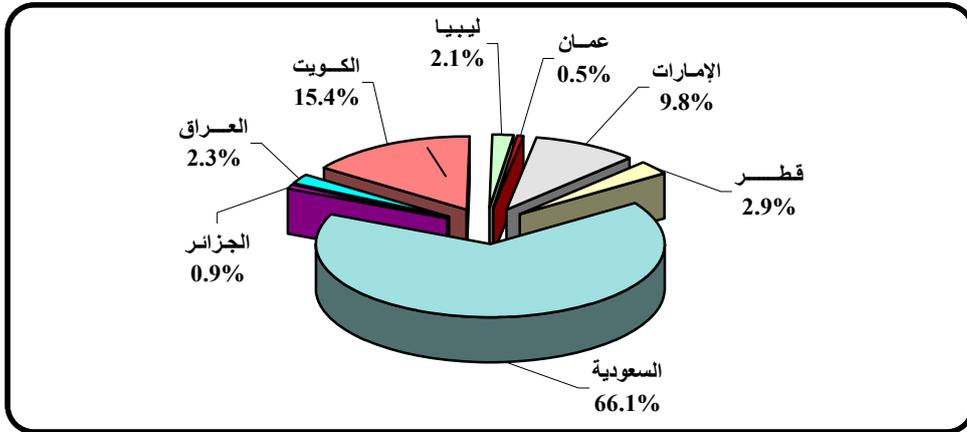
- شهد العون الإنمائي العربي ثلاثة تطورات هامة في مجالات مكافحة الفقر والبطالة، ودعم المجتمع المدني، وتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية. فقد ركزت سياسات وعمليات صناديق التنمية العربية على مشاريع مكافحة الفقر والبطالة مثل مشاريع صناديق التنمية الاجتماعية، والتنمية الريفية المتدمجة، وشبكات الأمان الاجتماعي، والتسليف الإنمائي للمشروعات الصغيرة، والإسكان الشعبي. كما زاد اهتمام مؤسسات التنمية العربية متعددة الأطراف بدعم دور المؤسسات والجمعيات الأهلية في تلك المشاريع، وبشكل خاص في فلسطين والدول العربية الأقل نمواً. من جانب آخر، استكملت هذه الصناديق أدواتها ونظمها وإجراءاتها التمويلية وشهدت عملياتها قدراً من التوسع في دعم مشروعات القطاع الخاص خلال العقد الماضي. ومن المتوقع أن تشهد مشروعات القطاع الخاص نمواً في العمليات التمويلية لهذه المؤسسات خلال السنوات المقبلة.

العون الإنمائي العربي عام 2007

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 3.5 مليار دولار في عام 2007، مسجلاً ارتفاعاً بلغ حوالي 7.5 في المائة عما كان عليه في عام 2006. وبلغت المساعدات (الإجمالية) المقدمة من السعودية في عام 2007 حوالي 2.2 مليار دولار (62.2 في المائة)، بينما بلغت المساعدات (صافي السحب) المقدمة من الإمارات حوالي 464 مليون دولار (13.2 في المائة)، والكويت نحو 434 مليون دولار (12.4 في المائة)، وقطر حوالي 426 مليون دولار (12.1 في المائة)، وعمان نحو 3 مليون دولار (0.1 في المائة).

وبذلك بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 1970 – 2007 حوالي 132 مليار دولار، قدمت منها دول الخليج العربية نحو 125 مليار دولار، أي ما يعادل 94.7 في المائة. وقد ساهمت فيها السعودية بحوالي 66.1 في المائة، والكويت بنحو 15.4 في المائة، والإمارات بحوالي 9.8 في المائة، وقطر بنحو 2.9 في المائة، وعمان بحوالي 0.5 في المائة، بينما ساهمت الدول العربية الأخرى بنسبة 5.3 في المائة، وهي العراق بحوالي 2.3 في المائة، وليبيا بنحو 2.1 في المائة، والجزائر بنسبة 0.9 في المائة، الملحق (1/11) والشكل (1).

الشكل (1) : مصادر العون الإنمائي العربي
2007 - 1970



المصدر : الملحق (1/11).

نسبة العون العربي إلى الدخل القومي الإجمالي: بلغ متوسط نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية للعون في عام 2007 حوالي 0.4 في المائة، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 0.6 في المائة للسعودية، ونحو 0.3 في المائة للكويت، وحوالي 0.2 في المائة للإمارات. وتشير البيانات الخاصة بالعون الإنمائي العربي أن هذا المتوسط قد ارتفع من حوالي 0.5 في المائة في العام 1998 إلى حوالي 1.0 في المائة عام 2002، ثم عاد وانخفض منذ عام 2003 وحتى عام 2007 من حوالي 0.8 في المائة إلى حوالي 0.4 في المائة، الملحق (2/11).

عمليات مؤسسات التنمية العربية لعام 2007

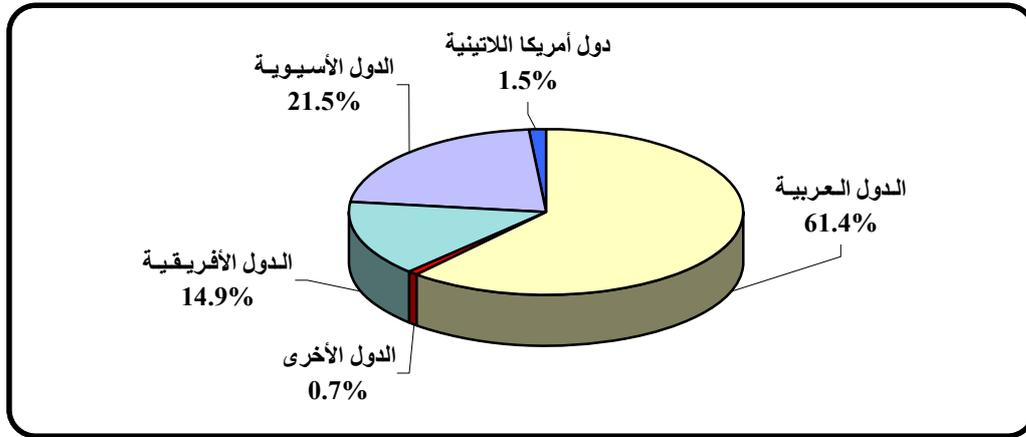
بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق حوالي 4.7 مليار دولار في عام 2007، بزيادة بلغت نسبتها حوالي 33.9 في المائة عن العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي الالتزامات حوالي 34.8 في المائة في عام 2007، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي نحو 27.7 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 14.0 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية نحو 11.7 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 6.5 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا نحو 3.2 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 2.1 في المائة، الملحق (3/11).

التوزيع الجغرافي: بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2007 نحو 59.8 في المائة مقابل 65.2 في المائة في عام 2006، ومجموعة الدول الأفريقية 20.2 في المائة مقابل 16.4 في المائة في عام 2006، ومجموعة الدول الآسيوية 17.2 في المائة مقابل 16.6 في المائة في عام 2006، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية 1.4 في المائة مقابل 1.3 في المائة في عام 2006، ومجموعة الدول الأخرى 1.4 في المائة مقابل 0.5 في المائة في عام 2006.

التوزيع القطاعي: بلغ نصيب قطاع النقل والاتصالات من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية حوالي 34.8 في المائة خلال عام 2007، تلاه قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 25.3 في المائة، ثم قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز بنحو 21.6 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 7.4 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنحو 6.7 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بما يقارب 4.2 في المائة، الملحق (4/11).

المجموع التراكمي: بلغ المجموع التراكمي للالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حوالي 84.5 مليار دولار في نهاية عام 2007 مقابل 79.9 مليار دولار في نهاية عام 2006، حيث بلغ نصيب مجموعة الدول العربية منه 51.9 مليار دولار (61.4 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية نحو 18.2 مليار دولار (21.5 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 12.6 مليار دولار (14.9 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية نحو 1.2 مليار دولار (1.5 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.6 مليار دولار (0.7 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (2).

الشكل (2) : المجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة حتى نهاية عام 2007

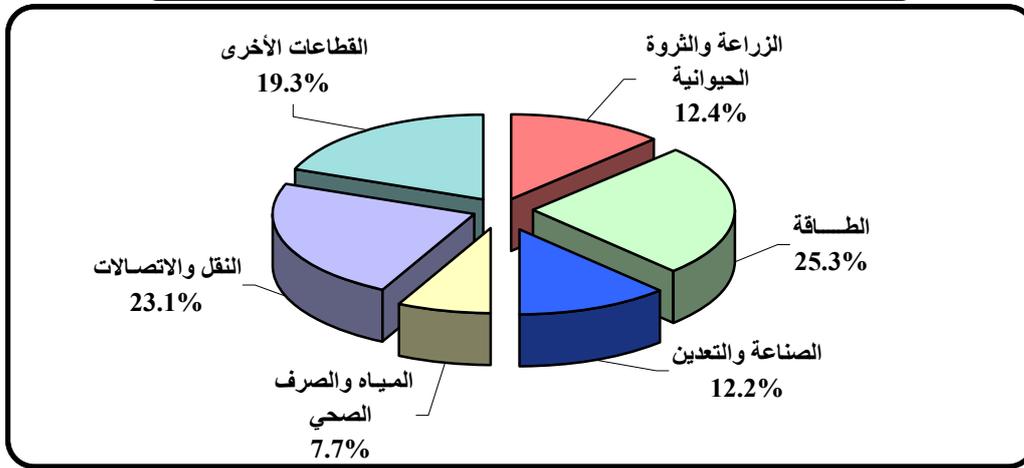


المصدر : الملحق (5/11).

وبلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حوالي 28.9 في المائة في عام 2007، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 23.0 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 17.5 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية 10.0 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية 7.9 في المائة، وصندوق النقد العربي 5.4 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية 4.0 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 3.3 في المائة.

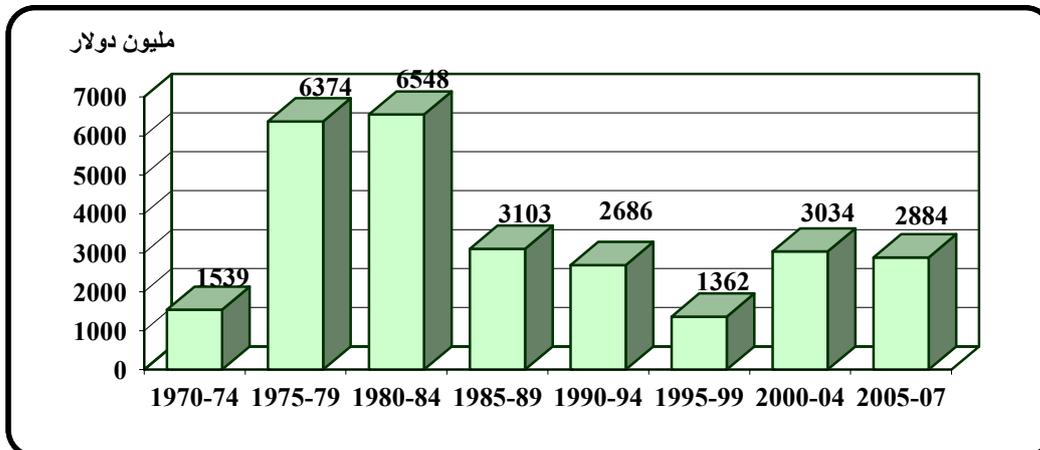
وحازت قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، على 75.4 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وفي المقابل، كانت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين 24.6 في المائة. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة تقارب 25.3 في المائة من إجمالي التمويل، تلاه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 23.1 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 19.3 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.7 في المائة. أما في القطاعات الإنتاجية، فقد حصل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية على نسبة 12.4 في المائة، وقطاع الصناعة والتعدين على 12.2 في المائة، والملحق (6/11) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات صناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 2007



المصدر : الملحق (6/11).

الشكل (4) : المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي 2007 - 1970



المصدر : الملحق (1/11).

الإطار رقم (2)

تطور العون الإنمائي العربي

شهد العون الإنمائي العربي مراحل مختلفة منذ بدايته الأولى في مطلع الستينات التي تمثلت بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام 1963 والذي كان بداية التنظيم المؤسسي للمساعدات الإنمائية العربية، تلاه بعد ذلك إنشاء صناديق وطنية تنموية، ومؤسسات إنمائية متعددة الأطراف تقدم المساعدات الإنمائية للدول العربية وللدول النامية بشكل عام. وقد شكلت هذه الصناديق والمؤسسات الإنمائية مجموعة التنسيق Co-ordination Group عام 1974 كإطار تنظيمي للتعاون وتنسيق عملياتها التمويلية الموجهة لدعم مشاريع التنمية في الدول المستفيدة. وتضم المجموعة في الوقت الحالي تسع مؤسسات من بينها ثلاثة مؤسسات وطنية هي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية، وست مؤسسات إقليمية هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أفيد)، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وصندوق النقد العربي. وتقدم هذه الصناديق والمؤسسات المساعدات الإنمائية على شكل قروض ميسرة ومنح، إضافة إلى المساعدات التي تقدمها الحكومات العربية بشكل ثنائي.

وبالنظر إلى أن تدفقات العون الإنمائي العربي تأتي في غالبيتها من الدول العربية المنتجة للنفط، فقد انعكست أسعار النفط في الأسواق العالمية، صعوداً وهبوطاً، على حجم هذه التدفقات عبر مراحل زمنية مختلفة. وقد اتسمت الفترة 1970-1984 بارتفاع مطرد في حجم المساعدات الإنمائية العربية، إذ ارتفعت من حوالي 7.7 مليار للفترة 1970-1974، بمتوسط سنوي قدره 1.5 مليار دولار، إلى حوالي 31.9 مليار دولار للفترة 1975-1979، بمتوسط سنوي قدره 6.4 مليار دولار، ثم إلى حوالي 32.7 مليار دولار للفترة 1980-1984، بمتوسط سنوي قدره 6.5 مليار دولار. وقد عكس ذلك الارتفاع المطرد في حجم المساعدات الإنمائية العربية الارتفاع في عوائد الصادرات النفطية في تلك الفترة.

وفي المقابل، شهدت المساعدات الإنمائية العربية خلال الفترة 1985-1999 تراجعاً نتيجة انخفاض أسعار النفط، وحاجة الدول العربية المانحة للعون إلى توجيه قدر أكبر من مواردها المالية نحو الوفاء بالتزاماتها الإنمائية الداخلية. فقد انخفضت قيمة المساعدات المقدمة خلال الفترة 1985-1989 من حوالي 15.5 مليار دولار، بمتوسط سنوي مقداره 3.1 مليار دولار، إلى حوالي 13.4 مليار دولار، بمتوسط سنوي قدره 2.7 مليار دولار للفترة 1990-1994، ثم إلى حوالي 6.8 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره 1.4 مليار دولار للفترة 1995-1999، وهو أدنى متوسط سنوي وصلت إليه المساعدات العربية الإنمائية. ومع تحسن أسعار النفط وبالتالي ارتفاع العوائد النفطية، فإن تدفقات العون الإنمائي عادت إلى الارتفاع مع بداية الألفية الثالثة، حيث ارتفع متوسط حجم المساعدات الإنمائية العربية خلال الفترة 2000-2007 ليصل متوسط العون السنوي إلى نحو 3 مليار دولار. ويتوقع أن يشهد العون الإنمائي العربي تنامياً ملحوظاً خلال الأعوام القادمة في ضوء التوقعات باستمرار الارتفاع في أسعار النفط.

تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

تميز عام 2007 بتطورين رئيسيين بالنسبة لتدفقات العون الإنمائي لفائدة الدول النامية. تمثل التطور الأول في تراجع قيمة المساعدات المقدمة في إطار التخفيف من أعباء بعض الدول المثقلة بالديون مثل العراق ونيجيريا، حيث تفيد التقديرات الأولية بانخفاض قيمة المساعدات الإجمالية في عام 2007 بالمقارنة مع عام 2006. أما التطور الثاني فتمثل في ارتفاع قيمة العون الإنمائي المقدم خارج إطار مبادرات تخفيض الديون.

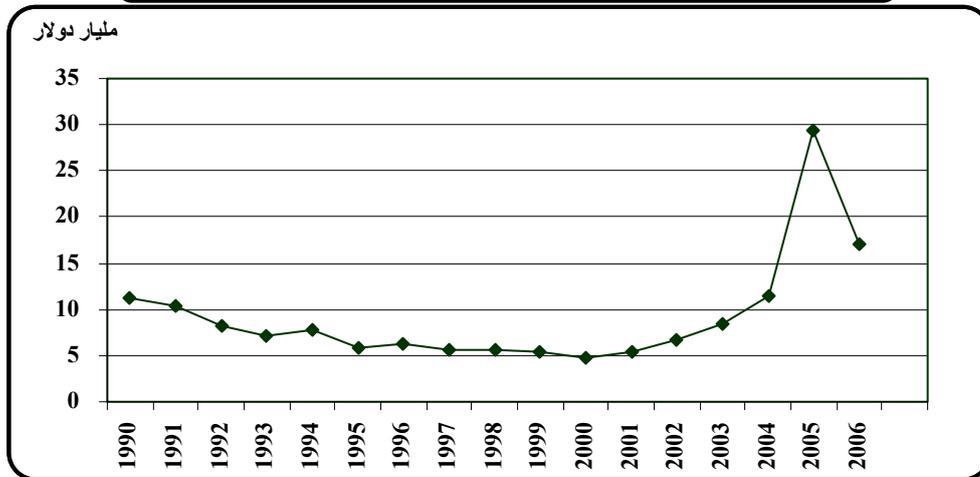
وتشير التقديرات الأولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى انخفاض صافي حجم تدفقات العون الإنمائي المقدم من قبل دول المنظمة التي تمثل مساعداتها حوالي 90 في المائة من المساعدات الدولية، من 104.4 مليار دولار في عام 2006 إلى 103.7 مليار دولار في عام 2007. وتراجع متوسط نسبة العون الإنمائي الرسمي إلى الدخل القومي الإجمالي لهذه الدول من 0.31 في المائة إلى 0.28 في المائة خلال الفترة ذاتها.

ورغم التزام الدول المتقدمة المانحة بزيادة حجم المساعدات الإنمائية خلال اجتماعات ولقاءات هامة مثل اجتماع مجموعة الثمانية بجلينجلس - اسكتلندا في يوليو 2005، ومؤتمر القمة العالمية الذي عقد في منتصف شهر سبتمبر من عام 2005 بمقر الأمم المتحدة لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية لعام 2000، والتي تمخضت عن الرغبة في رفع حجم العون بالأسعار الثابتة لعام 2004، من 80 مليار دولار إلى 130 مليار دولار، فإن الوضع الحالي لحجم العون هو تقريبا نصف ما يجب أن يكون عليه للتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة للعون في عام 2010.

توزيع المساعدات الإنمائية الدولية: يظهر التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية، أن القارة الآسيوية حازت على أكبر حصة بالمقارنة مع القارات الأخرى، حيث كانت حصتها من إجمالي المساعدات الموجهة للدول النامية حوالي 42.3 في المائة خلال عام 2006، متبوعة بالقارة الإفريقية بحوالي 33.1 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن القارة الآسيوية كانت تحتل عام 2005 المرتبة الثانية كمتلق للعون بعد القارة الإفريقية، لكن التغير في الأهمية النسبية للقارة الآسيوية راجع إلى الزيادة الكبيرة في حجم العون المقدم للعراق ضمن جهود إعادة الإعمار في السنوات الأخيرة، الملحق (7/11).

حصلت الدول العربية المستقطبة للعون الإنمائي على نسبة 16.3 في المائة من إجمالي صافي المساعدات التنموية الرسمية إلى الدول النامية في عام 2006، بعدما كانت في حدود 27.3 في المائة عام 2005. وتبين الإحصاءات المتوفرة أنه باستثناء العراق الذي تدخل المساعدات الرسمية المقدمة إليه خلال السنوات الأخيرة ضمن جهود إعادة الإعمار، فإن السودان كانت أكثر الدول العربية استقطاباً للمساعدات الإنمائية الرسمية متبوعة بفلسطين والمغرب ومصر. ويبين التوزيع التراكمي النسبي للعون خلال الفترة 1990 - 2006، حصول العراق على أعلى حصة من إجمالي العون المقدم للدول العربية بنسبة 25.7 في المائة، متبوعاً بمصر بنسبة 23.7 في المائة، ثم المغرب بنسبة 7.7 في المائة، وفلسطين بنسبة 7.2 في المائة، الشكل (5).

الشكل (5) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر
2006 - 1990



المصدر : الملحق (7/11).

أما فيما يتعلق بالدول المانحة، فشهد عام 2007 بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مانح بين دول العالم من حيث قيمة المساعدات الصافية بقيمة 21.8 مليار دولار، متبوعة على التوالي بألمانيا ، وفرنسا، والمملكة المتحدة واليابان. أما الدول المانحة التي تجاوزت نسبة المساعدات إلى الدخل القومي فيها، النسبة المقترحة من الأمم المتحدة وهي نسبة 0.7 في المائة، فهي الدنمارك، ولوكسمبورغ، وهولندا، والنرويج والسويد.

التطورات المتوقعة خلال المرحلة القادمة: في مقابل توقع عدم تمكن الدول المتقدمة من تحقيق الأهداف التي رسمتها لأنفسها مع حلول عام 2010 فيما يتعلق بحجم ونسب العون ، فإن هناك توجه من المانحين الدوليين لتحسين فعالية العون والتنسيق بشكل أفضل بين مختلف المانحين، لاسيما من خلال أعمال مبادئ إعلان باريس 2005، حول فعالية العون. وسيشهد عام 2008 انعقاد اجتماع رفيع المستوى بحضور حكومات الدول المتلقية للعون، والمانحين التقليديين بالإضافة إلى المانحين الجدد مثل الصين، والهند والبرازيل، وكذلك جمعيات المجتمع المدني، للوقوف على ما تم التوصل إليه في مجال تنفيذ مبادئ إعلان باريس، وتحديد السبل الكفيلة بإزالة العوائق والسلبات التي تقف أمام تحسين فاعلية العون.

تطورات التعاون الدولي في المساعدات الإنمائية

شهد عام 2007 عدداً من الاجتماعات الدولية والإقليمية شارك فيها عدد من الدول العربية والمؤسسات المانحة للعون بهدف تقديم المساعدات الإنمائية لعدد من الدول العربية.

المؤتمر الدولي لدعم لبنان "باريس 3" : عقد المؤتمر في باريس في 25 يناير 2007 بمشاركة ممثلين من 40 دولة و14 هيئة دولية، وبلغ إجمالي التعهدات بالمساعدات التي قدمت للبنان حوالي 7.6 مليار دولار لدعم برنامج التحديث الاقتصادي والاجتماعي. وجاءت المملكة العربية السعودية في مقدمة المانحين حيث تعهدت بتقديم حوالي 1.1 مليار دولار، ثم البنك الدولي مليار دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي بحوالي 1.25 مليار دولار، ثم الولايات المتحدة بما يقارب 770 مليون دولار، ثم فرنسا بنحو 500 مليون يورو، ثم الاتحاد الأوروبي بحوالي 400 مليون يورو، ثم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنحو 700 مليون دولار. كما تعهدت الإمارات بتقديم 300 مليون دولار، وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية 250 مليون دولار لكل منهما، ومصر 44 مليون دولار، وعمان 10 مليون دولار، والأردن 8 مليون دولار.

مؤتمر الدول المانحة لدعم فلسطين : عقد المؤتمر في باريس في 17 ديسمبر 2007 بمشاركة حوالي 70 دولة و20 منظمة ومؤسسة إقليمية ودولية. وبلغ إجمالي الالتزامات المعلنة في هذا الاجتماع حوالي 7.4 مليار دولار لدعم موازنة السلطة الفلسطينية وخطة التنمية خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، منها 3.4 مليار دولار ستدفع خلال عام 2008. وقد التزمت المفوضية الأوروبية بتقديم 650 مليون دولار، والولايات المتحدة 560 مليون دولار، والمملكة العربية السعودية 500 مليون دولار، وبريطانيا 490 مليون دولار، وكل من الكويت والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وألمانيا 300 مليون دولار، والسويد 200 مليون دولار، وقطر 100 مليون دولار، وسلطنة عمان 30 مليون دولار، وجمهورية مصر العربية 150 مليون جنيه، والجزائر 10 مليون دولار، والمغرب 5 مليون دولار.

اجتماع الممولين لدعم موريتانيا : عقد الاجتماع في مقر البنك الدولي في باريس في 4 ديسمبر 2007، بمشاركة عدد من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والدول المانحة. وبلغ إجمالي المساهمات التي أعلن عنها حوالي 2.1 مليار دولار متجاوزة بذلك الفجوة المالية للبرنامج الاستثماري العام لموريتانيا والمقدرة بنحو 1.6 مليار دولار. وتعهد كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية بتقديم 300 مليون دولار، والبنك الدولي 263 مليون دولار، والمجموعة الأوروبية 255 مليون دولار، والصندوق السعودي للتنمية 201.2 مليون دولار، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 136 مليون دولار، والأمم المتحدة 184 مليون دولار.

اجتماعات مجموعة العمل حول فاعلية العون : عقد الاجتماع في مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس في 27 نوفمبر 2007 وخصص الاجتماع للتعرف على آراء المانحين غير الأعضاء في لجنة العون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الداك) وكذلك المانحين الجدد حول مبادئ إعلان باريس الخمسة ووجهات نظرهم حول مدى التقدم في تنفيذ هذه المبادئ. وساهم الاجتماع في بحث أفضل الوسائل لتنفيذ إعلان باريس. وأكد الاجتماع على ضرورة دعم التعاون والتشاور بين المؤسسات المانحة غير الأعضاء في لجنة الداك مع المانحين الآخرين، وتكثيف التعاون والتنسيق على مستوى الأقطار، ودعم القدرات المؤسسية في الدول الشريكة والعمل على عدم تقييد المساعدات الإنمائية بشروط مسبقة.

اجتماع رفيع المستوى لرؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية المانحة : عقد الاجتماع في دولة الكويت بتاريخ 4 فبراير 2007. وقد شارك في الاجتماع عدداً من المؤسسات والهيئات الدولية، كالبنك الدولي، والبنك الأوروبي للاستثمار، والمفوضية الأوروبية للعلاقات الخارجية، والبنك الياباني للتعاون الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد تم التأكيد خلال الاجتماع على أهمية إقامة حوار منتظم حول مسائل التنمية، والمبادرات الدولية، وتأثيراتها على الدول المستفيدة، وتنسيق الجهود حول قضايا محددة كأهداف التنمية للألفية، خاصة تلك المتعلقة بمحاربة الفقر والتعليم والصحة والموارد المائية والتنمية المستدامة ودعم السياسات الاجتماعية، كبرامج القروض المصغرة، والتشغيل وبناء القدرات والدعم المؤسسي، وتحسين القدرات التشاورية للدول المستفيدة في تعاملاتها بالمؤسسات المانحة، ودعم القطاع الخاص.

مؤتمر العهد الدولي للعراق : عقد المؤتمر في مدينة شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية في 31 مايو 2007 وبمشاركة 50 دولة ومنظمة دولية وإقليمية، وذلك للمساهمة في إعادة إعمار وتنمية العراق، وتعزيز الأوضاع المؤسسية فيه وكذلك التنمية البشرية ومكافحة الفساد ودعم التطوير الاقتصادي. وأكد المؤتمر على ضرورة التزام المجتمع الدولي بإسقاط الديون وإلغاء التعويضات وتقديم المنح والقروض والمساعدات المالية والاستثمارية والمساعدات الإدارية والفنية للعراق. وقد شارك عدداً من الدول العربية في هذا المؤتمر منها مصر والعراق والبحرين والسعودية والأردن والكويت وسورية والسودان. كما شاركت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين والاتحاد الأوروبي وممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية. وقد أعلنت بريطانيا أنها ستخفف ديونها على العراق إلى 3.2 مليار دولار، وأنها ستقدم له دعماً تقدر قيمته بنحو 200 مليون جنيه إسترليني. كما تعهدت الدانمارك بتقديم 35 مليون دولار إلى العراق كمنحة لا ترد بمعدل 18 مليون دولار عام 2007 و17 مليون دولار لعام 2008، إضافة إلى تعهد كوريا بتقديم 40 مليون دولار. كما تعهدت إيران بتقديم 10 ملايين دولار لدعم مشروعات البنية التحتية في العراق.

ملحق (1/11) : المساعدات الإنمائية العربية الميسرة (صافي السحب)

(2007 - 1970)

(مليون دولار)

%	2007-1970	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999-1995	1994-1990	1989-1985	1984-1980	1979-1975	1974-1970	
100.0	131,883	3,508	3,264	1,879	2,650	3,070	3,487	2,975	2,990	6,811	13,429	15,515	32,741	31,870	7,696	مجموع الدول العربية
94.7	124,844	3,508	3,264	1,879	2,650	3,070	3,487	2,975	2,990	6,811	13,190	14,831	30,450	29,130	6,611	دول مجلس التعاون الخليجي
9.8	12,896	464	231	137	181	189	156	128	150	482	1,957	272	2,768	4,857	923	الإمارات
66.1	87,148	2,181	2,186	1,101	1,902	2,803	2,674	2,455	2,505	4,359	8,698	12,253	21,503	18,515	4,013	السعودية*
0.5	643	3	17	36	57	39	6	4	12	77	189	198	6	عمان
2.9	3,795	426	515	138	89	23	73	129	94	187	44	28	692	1,076	279	قطر
15.4	20,362	434	314	466	421	16	577	259	228	1,706	2,302	2,080	5,481	4,682	1,396	الكويت
5.3	7,039	239	684	2,291	2,740	1,085	الدول العربية الأخرى
0.9	1,183	45	262	354	449	73	الجزائر
2.3	3,121	76	-76	1,091	1,577	453	المسراق
2.1	2,735	118	498	846	714	559	ليبيا

* بيانات السعودية للسنوات (1990 - 2007) من وزارة المالية وعن إجمالي المساعدات الإنمائية.

... غير متوفر

المصادر : (1) بيانات وطنية .

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أعداد مختلفة .

(3) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التعاون من أجل التنمية أعداد مختلفة .

ملحق (2/11) : نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي الإجمالي للماتحين الرئيسيين

(1985 و 1990-2007)

(نسب مئوية)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1985		
0.4	0.4	0.3	0.6	0.8	1.0	0.9	0.9	0.7	0.5	0.3	0.4	0.6	0.4	0.8	0.7	1.6	4.0	2.5	دول مجلس التعاون الخليجي	
0.2	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.1	0.1	0.1	0.3	0.7	0.5	1.7	2.7	0.5	الإمارات	
0.6	0.6	0.4	0.8	1.3	1.4	1.3	1.3	1.0	0.7	0.3	0.4	0.5	0.5	0.7	0.7	1.5	4.2	2.9	السعودية	
0.3	0.3	0.5	0.8	0.3	1.4	0.7	0.5	1.1	0.8	0.6	1.1	1.6	0.1	1.4	0.8	2.4	5.0	3.0	الكويت	

المصدر : حسابات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (3/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية *

حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2007

(مليون دولار)

مجموع الدول حصص (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	4,684.6	148.6	98.0	549.8	1,296.0	304.1	656.0	0.0	1,632.1	مجموع المساعدات
59.8	2,802.0	0.0	98.0	321.6	1,296.0	140.2	206.1	0.0	740.1	مجموعة الدول العربية
20.2	946.1	148.6	0.0	145.5	0.0	110.9	210.7	0.0	330.4	مجموعة الدول الأفريقية
17.2	805.3	0.0	0.0	74.0	0.0	53.0	156.7	0.0	521.6	مجموعة الدول الآسيوية
1.4	65.7	0.0	0.0	8.7	0.0	0.0	57.0	0.0	0.0	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
1.4	65.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	25.5	0.0	40.0	مجموعة الدول الأخرى

* تشمل التزامات المؤسسات المانحة طبقا لقرارات إدارتها.

المصدر: - أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للأدواء الاقتصادي والاجتماعي، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما في 2007/12/31.

ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للمعاملات التمويلية حسب مجموعات الدول المستقبلية *

خلال عام 2007

(مليون دولار)

النسبة المئوية المئوية (%)	المجموع الكلي	قطاعات أخرى **	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	4,684.6	1,183.6	199.1	346.4	314.4	1,009.7	1,631.4	مجموع المساعدات
	100.0	25.3	4.2	7.4	6.7	21.6	34.8	حصص القطاعات (%)
59.8	2,802.0	672.5	103.7	181.8	155.2	671.0	1,017.8	مجموعة الدول العربية
20.2	946.1	198.9	0.0	87.5	100.9	82.2	476.6	مجموعة الدول الأفريقية
17.2	805.3	292.2	95.4	64.6	53.3	246.5	53.3	مجموعة الدول الآسيوية
1.4	65.7	14.0	0.0	8.0	5.0	10.0	28.7	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
1.4	65.5	6.0	0.0	4.5	0.0	0.0	55.0	مجموعة الدول الأخرى

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقاً لقرارات إدارتها.

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: مصدر الملحق (3/11).

ملحق (5/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية *
حسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 2007/12/31

(مليون دولار)

حصص مجموعات الدول (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	84,536.9	2,786.5	4,539.6	14,825.9	19,446.0	8,410.2	6,674.9	3,421.6	24,432.2	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	3.3	5.4	17.5	23.0	10.0	7.9	4.0	28.9	حصص المؤسسات (%)
61.4	51,926.8	9.6	4,539.6	8,024.6	19,446.0	4,050.7	1,276.3	2,700.4	11,879.6	مجموعة الدول العربية
14.9	12,641.1	2,776.9	0.0	2,639.6	0.0	1,657.0	2,600.1	147.0	2,820.5	مجموعة الدول الأفريقية
21.5	18,163.5	0.0	0.0	3,573.0	0.0	2,548.7	1,868.0	567.0	9,606.8	مجموعة الدول الآسيوية
1.5	1,235.1	0.0	0.0	318.4	0.0	59.9	818.8	0.0	38.0	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.7	570.4	0.0	0.0	270.3	0.0	93.9	111.7	7.2	87.3	مجموعة الدول الأخرى

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962 ، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978. وتمثل مبالغ العمليات التمويلية التزامات المؤسسات المانحة طبقاً لقرارات إدارتها.

المصدر: مصدر الملحق (3/11).

ملحق (6/11) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للمعاملات التمويلية حسب مجموعات الدول المستقبلية *

كما في 2007/12/31

(مليون دولار)

النسبة المئوية المئوية (%)	المجموع الكلي	قطاعات أخرى**	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نطف وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	84,536.9	16,287.5	10,342.8	10,512.6	6,476.1	21,351.0	19,566.9	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	19.3	12.2	12.4	7.7	25.3	23.1	حصص القطاعات (%)
61.4	51,926.8	10,387.4	6,635.6	6,404.3	4,466.4	13,432.6	10,600.5	مجموعة الدول العربية
14.9	12,641.1	2,367.9	586.1	2,016.9	1,078.3	1,555.0	5,036.9	مجموعة الدول الأفريقية
21.5	18,163.5	2,984.7	3,113.1	1,876.6	758.1	6,175.1	3,255.9	مجموعة الدول الآسيوية
1.5	1,235.1	419.3	0.0	151.4	90.7	148.3	425.4	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.7	570.4	128.2	8.0	63.4	82.6	40.0	248.2	مجموعة الدول الأخرى

* تعقل التزامات المؤسسات المانحة طبقا لقرارات إدارتها.

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: ملحق (3/11).

ملحق (7/11) : المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)
(1990 - 2006)

(مليون دولار)	التوزيع النسبي 2006-1990 (%)	الإجمالي 2006-1990	نسبة التغير % 2005-2006	التوزيع النسبي 2006 (%)	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999-1995	1994-1990	المجموع الكلي للدول النامية مجموع الدول العربية (%)
100.0	100.0	1,091,998	-1.9	100.0	105,292	107,292	78,793	70,340	60,235	51,595	50,327	269,025	299,100	المجموع الكلي للدول النامية
5.8	156,513	14.3	-41.6	3.4	16.3	27.3	14.5	11.9	11.3	10.4	9.6	10.7	14.9	مجموع الدول العربية (%)
0.0	9,149	-13.2	-	...	17,119	29,306	11,421	8,346	6,782	5,360	4,846	28,727	44,607	الأردن
0.6	20	-	-	...	580	668	601	1248	537	449	553	2349	2,165	الإمارات
2.9	979	-	-	6	5	4	3	4	23	-26	البحرين
3.2	4,552	18.4	-	2.5	432	365	104	77	71	18	49	274	386	تونس
1.1	5,085	-43.9	-	1.2	209	371	328	298	265	377	223	792	1,474	الجزائر
0.3	1,666	53.6	-2.7	0.7	117	76	64	79	328	224	201	1426	1,777	جيبوتي
6.7	443	-2.7	-	0.1	25	26	20	12	78	58	71	444	679	السودانية
2.6	10,420	12.3	-	12.0	2058	1832	992	613	17	13	31	105	195	السودان
3.0	4,130	-66.1	-	0.2	27	79	106	118	343	181	225	1050	3,125	سورية
25.7	4,759	65.3	-	2.3	392	237	200	174	77	153	159	1147	2,267	الصومال
0.5	40,225	-60.7	-	50.6	8661	22052	4650	2250	191	148	104	553	2,761	العراق
7.2	740	-	-	0.2	35	6-	55	38	106	121	101	1087	1,197	عمان
0.0	11,274	29.8	-	8.5	1449	1116	1116	972	40	1	46	270	262	فلسطين
0.0	29	-	-	2	2	2	1	1	11	723	قطر
2.8	58	-	-	3	4	5	4	3	20	10	الكويت
0.1	4,331	190.4	-	4.1	707	244	264	225	452	243	200	1103	894	بنغلاديش
23.7	160	-	-	0.2	37	24	-	-	4	4	15	21	62	مصر
7.7	37,025	-12.3	-	5.1	873	995	1456	987	1237	1256	1328	9735	19,158	مغرب
2.6	12,002	50.6	-	6.1	1046	695	707	539	486	518	419	2818	4,774	موريتانيا
3.5	4,007	-4.3	-	1.1	188	196	181	238	344	267	212	1124	1,257	اليمن
	5,460	-15.4	-	1.7	284	336	253	234	583	458	265	1601	1,446	

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للدول النامية ، أعداد مختلفة .
... غير متوفر